

" المصادر في تهذيب اللغة للأزهري "

"البحث الصرفي بين أبي منصور الأزهري في تهذيبه وإسماعيل بن حماد الجوهري في صحاحه ، دراسة مقارنة "

إعداد الدارس

علي يوسف سعيد مرسي

مقدمة

إنَّ العلاقة بين مستويات اللغة مترابطة فعلم الأصوات يخدم علم الصرف بما يقدمه من قواعد وقوانين وقوانين تعين على تفَّ الأصوات داخل الكلمة الواحدة وانسجامها، وعلم الصرف يساعد في ضبط بنية الكلمة الكلمة المفردة قبل وضعها في التركيب الجملي، ثم يأتي علم النحو ليأخذ من هذا وذاك حتى تستقيم الجملة وتسلم وتسلم العبارة، وإذا أدركنا العلاقة بين مستويات اللغة فإنَّ علاقة المعجم بالصرف العربي خاصَّة علاقة وثيقة وثيقة له صلة وليس أدلُّ على ذلك من أنَّ علماء المعاجم قد بنوا معاجمهم على المادة المجرَّدة أو الجذر وهو المنطلق وهو المنطلق الذي منه ينطلق الصرفيون في بناء حدودهم وأقيستهم اللغوية، ولقد جاءت المعاجم اللغوية حافلة حافلة بكثير من الضايا لهوتية ولصرفية والنحوية خلال تفسير أصحابها للمواد اللغوية، ومن هذه المعاجم جاء المعاجم جاء تهذيب اللغة للأزهري⁽¹⁾، والتي ينتمي للمدرسة لهوتية التي أسسها الخليل -رحمة الله عليه- وكان عليه- وكان من أهداف الأزهري في صناعة كتابه أن يهذب اللغة ويجمعها من أفواه العرب والأعراب على على حد سواء . ومن خلال هذا البحث يحاول البحث أن يقبَّ على موقف الأزهري من المصادر، وكيف كان يعرض كان يعرض لها عند تفسيره لمواده اللغوية، ومنهجيته في تناول تلك لظاهرة، وما هي المصادر التي كان يشير يشير إليها، ويعتمد عليها هل كان اعتماده على القياس أم السماع أم كان يجمع بين الأصلين؟ وهل كان ينصُّ نصُّ على صدر الفعل من حيث التعي وال لزوم ... إلخ ونحو ذلك من مسائل صرفية تتعلق بالصدر تتضح خلال هذا تتضح خلال هذا البحث.

(1) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري اللغوي الأديب الهروي الشافعي ت 382هـ/370هـ.

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

إنَّ النَّحَاةَ المتقدمين لم يعرفوا المصدر: " وإنما كان ذكرهم له من خلال الحديث عن طريق العرب في العرب في الوصول إلى المصدر من الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية دون أن يضعوا له حداً في الكلام ⁽²⁾ ففي الكتاب يقول سيبويه: " فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: فعل يفعل، وفعل يفعل، وفعل يفعل، ويكون المصدر فعلاً والاسم فاعلاً فاعلاً فعل يفعل فمصدره قتل يقتل قتلاً والاسم قاتل... ⁽³⁾

ويبدو أنَّ لبني جني هو أول من عرف المصدر حيث يقول: " اعلم أنَّ المصدر كل اسم دلَّ على حدث وزمان وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر ⁽⁴⁾، وهذا التوضيح عليه ابن جني من أنَّ الفعل مشتق الفعل مشتق من المصدر هو رأي البصريين أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ المصدر مشتق من الفعل.

"صاغ المصدر من الفعل الثلاثي المجرد على أوزان كثيرة مردها إلى السماع في الغلب، وقد اختلف في أخف في عدد هذه الأوزان ⁽⁵⁾ حيث ذهب المؤيد إلى أنَّ المشهور منها اثنان وثلاثون ففي الكتّاش: " وأعلم أنَّ وأعلم أنَّ مصدر الفعل الثلاثي المجرد من الزيادة سماعي، والمشهور أنَّه اثنان وثلاثون ⁽⁶⁾ وفي لمصنفات الآتية لمصنفات الآتية يشير البحث إلى جنس المواضع والمسائل التي عرض لها الأزهري خلال تفسيره لمواده اللغوية، وقد نظمتها في عدة مسائل وردت على النحو الآتي:

1- الخلاف في أصل الاشتقاق المصدر أم الفعل ؟

أخف الكوفيون في أصل الاشتقاق هل هو المصدر أم الفعل فقد: " ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من المصدر مشتق من الفعل، وفرع عليه، نحو ضرب ضرباً وقام قياماً، وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر مشتق من المصدر وفرع عليه ⁽⁷⁾، ونكر صلب ارشاف لخرَّب عن جنس أصحابه: " أنَّ لمصنفات مشتقة من الفعل، مشتقة من الفعل، ولأبي بكر بن طلحة في زعمه مع قوله بالاشتقاق أنَّ كلاماً من المصدر والفعل أصل بنفسه ليس

(2) اسم المصدر: المصطلح والدلالة، رسالة ماجستير، للباحثة / حنان حسن محمد سالم، جامعة الشرق الأوسط - كلية الآداب قسم اللغة العربية - 2011 - ص 32.

(3) الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، 1408هـ/1982م، مكتبة الخانجي - القاهرة. 5/4

(4) اللع في العربية: أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د/سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، 1988، ص 44

(5) اسم المصدر: المصطلح والدلالة، للباحثة / حنان حسن محمد سالم ص 35

(6) الكتّاش في فني النحو والصرف: الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة 732هـ، تحقيق: د. رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - 1425هـ - 2004م 320/1

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة 1380هـ/1961م، مطبعة السعادة - القاهرة 236/1

بنفسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر " (8)، ومن خلال التّصّين السابقين فقد تعددت مذاهب العلماء في أصل الاشتقاق، وكان الأزهري واحدا من اللغويين الذين أشاروا إلى تلك المسألة الخلافية إلاّ أنّه لم يكن واضحا في موقفه من تلك المسألة حيث إنّهُ أشار إليها في معجمه متبذيا المذهبين البصري والكوفي فمن إشارته إلى مذهب إلى مذهب أهل الكوفة في أصل الاشتقاق ما أورده الأزهري حيث يقول: "والعرب تشقّ من الفعل المثل للأبنية المثل للأبنية التي جاءت عن العرب مثل فعالة وفَعُولَة وأُفْعُول ومَفْعِيل وفَعْلِيل وفَعُول وفَعْل وفَعْل وفَعْلَة ومفعّل وفعل وفعل" (9) وإذا كان الأزهري قد أشار هنا إلى مذهب الكوفيين فإنّه في موضع جديد ينقل ينقل عن الليث مذهب البصريين في أصل الاشتقاق مفسرا وموضحا ما ذهب إليه الليث ففي التهذيب: "وقال الليث: وقال الليث: المصدر: أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره: أنّ المصادر كانت أوّل الكلام، الكلام، كقولك: الثّهاب والسمع والحفظ، وإنّما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذهب ذهابا، وسمع سمعا وسماعا وسماعاً وحفظاً خطأ" (10)، ومن خلال التّصّين فقد أشار صاحب التهذيب إلى المذهبين البصري والكوفي دون أن دون أن يرجح أحدهما على الآخر، ولعل ذلك يرجع إلى فطنة علماء المعاجم في بناء المعجم على المادة أو أو الجذر، وبذلك يكون أصل الاشتقاق هو المادة أو الجذر فالصدر والفعل كلاهما مشتقان من المادة كما ذهب إلى ذهب إلى ذلك أبو بكر بن طلحة، وهذا ما يميل إليه الباحث .

2- إشارته إلى مصدر الفعل الواقع واللازم :

اهتم الأزهري بالمصدر اهتماما واضحا خلال تفسيره لمواده اللغوية، ومن صور هذا الاهتمام أنّه كان يميز بين يميز بين مصدر الفعل اللازم والفعل الواقع ففي التهذيب: "ومفعول بلا صلة : وهو المصدر، ويكون ذلك في في الفعل اللازم والواقع كقولك : حَظَّتْ حَظًّا وفَهِتْ فُهْمًا، واللازم كقولك: انكسرت انكسارا" (11) كذلك كان يذكر كان ينكر الأزهري مصدر الفعل في حالتي التعي واللزوم، وذلك كما جاء في مادة (رجع) حيث يقول الأزهري: الأزهري: "وقال الله جلّ وعزّ: أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ تَحْتَهُ حَبْثًا... وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لِكُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلِّ مَأْكَلٍ وَكُلِّ مَسْكَنٍ﴾ واقع هاهنا، ويكون لازماً

(8) ارتشاف الصّرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رمضان عبد التّواب، ود. رجب عثمان، مكتبة الخانجي – القاهرة- الطبعة الأولى 1418هـ- 1998م، 3/1353

(9) تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر 1384هـ/1964م. (فعل) 405/2

(10) التهذيب (صدر) 135/12، وينظر في ذلك العين (صدر) 96/7

(11) التهذيب (فعل) 405/2

(12) سورة المؤمنون آية 99 ، 100.

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

لازماً كقوله تعالى: **ثُمَّ أَتَى الْمَلَايِكَةُ مُجًّ**⁽¹³⁾ ومصدره لازماً الرجوع، ومصدره واقعا الرجوع. يقال رجعت رجعا رجعا فرجع رجوعا، يستوي فيه لفظ اللازم والواقع⁽¹⁴⁾ وفي موضع آخر يقول الأزهري: "قلت: يقال عكفته عكفته عكفا، فعكف يعكف عكفا، وهو لازم وواقع.

كما يقال: رجعت فرجع. إلا أن مصدر اللازم العكوف، ومصدر الواقع العكف وقال الليث: يقال عكف يعكف ويعكف يعكف عكفا وعكفا، وهذا إقبالك على الشيء لا ترفع عنه وجهك⁽¹⁵⁾ ومنه أيضا ما ورد في مادة (هل) مادة (هل) حيث يقول الأزهري: "ويقال: هل فلان من عني فصولا إذا خرج، وهل مني إليه كتاب إذا نفذ، قال كتاب إذا نفذ، قال الله جل وعز: **أَظْمَغَ عَمَّ غَمَّ**⁽¹⁶⁾ أي خربت قلت: ففصل يكون لازما وواقعا، وإذا كان واقعا كان واقعا فصدره الـ وإذا كان لازما فصدره الفصول⁽¹⁷⁾. وهنا ميز الأزهري بين مصدر الفعل في حالة في حالة التعدي، وبين مصدره في حالة اللزوم كما هو واضح من أمثله السابقة، وجعل الفعل في حالة التعدي التعدي يكون على (فعل)، وفي حالة اللزوم يكون على (فعلول) ويبدو أن الأزهري كان ينسجم مع قياس العربية العربية حيث إن: "الأغلب الأكثر... أن يكون المتعدي على فعل من أي باب كان، نحو قتل قتلا، وضرب وضرب ضربا، وحمد حمدا، وفعل اللازم على فعول نحو دخل دخولا⁽¹⁸⁾ ويستثنى من هذا الأغلب الأكثر من الأكثر بعض المعاني وقد أشار إليها الأزهري أيضا وسيأتي بيانها في مسألة اعتماده على القياس اللغوي .

3- إشارته إلى التمييز بين المصدر واسم المصدر :

كذلك من المواضع التي تشير إلى اهتمام الأزهري قضية المصادر في معجمه أنه كان يميز بين المصدر، واسم المصدر، واسم المصدر، وذلك كما جاء في مادة (ف) حيث يقول الأزهري: "قلت: النفس في هذين الحديثين اسم الحديثين اسم وضع موضع المصدر الحقيقي، من نفس ينفس تنفيسا ونفسا، كما يقال: فرج اللهم عنه تقرجا وفرجا تقرجا وفرجا فالتفريج مصدر حقيقي والفرج اسم وضع موضع المصدر⁽¹⁹⁾ وفي موضع جديد ينقل الأزهري عن الأزهري عن الفراء ما يميز به بين المصدر واسمه وذلك كما جاء في (زل) حيث يقول الأزهري: "وقال أبو

(13) سورة الأعراف آية 150.

(14) التهذيب (رجع) 365/1

(15) التهذيب (عكف) 221/1، 222

(16) سورة يوسف آية 94

(17) التهذيب (فصل) 194/12

(18) شرح شافية ابن الحاجب: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان 1402هـ/1982م 156/1

(19) التهذيب (نفس) 139/13

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

أبو إسحاق في قول الله جلَّ وعزَّ: "أَتِيَتْهُمُ شَيْءٌ" (20) المعنى إذا حركت حركةً شديدة قال: والقراءة زلزالها بكسر
 بكسر الزاي، ولا يجوز في الكلام فعلاً - بفتح الفاء - إلا في المضاعف نحو الصلصال والزلزال وقال الفراء:
 الفراء: الزلزال بالكسر الصدر، والزلزال بالفتح هو الاسم، وكذلك الوسواس للصدر والوسواس الاسم وهو الشيطان
 وهو الشيطان (21)، وفي بعض المواضع يعتمد الأزهري على التقعيد ووضع الحدود والأقيسة في تمييزه بين
 بين الصدر واسم الصدر وذلك كما جاء في مادة (خار) حيث يقول: "وقال الليث: الخيرة - خفيفة: مصدر اختار
 صدر اختار - خيرة مثل ارتاب ريبة وقال: وكلُّ صدر يكون ل (أفعل) فاسم صدره فعال، نحو أفاق يفيق فواقاً،
 يفيق فواقاً، وأصاب صواباً، وأجاب يجب جواباً. أقيم الاسم مقام الصدر، وكذلك عذب عذاباً" (22)، ومن
 (22)، ومن إشارته أيضاً للتمييز بين الصدر واسم الصدر ما نقله عن الليث حيث يقول الأزهري: "قال الليث: فعل
 الليث: فعل يفعل فعلاً وفعلاً فالصدر مفتوح والاسم مكسور" (23) وعلى هذا المنوال يسير الأزهري خلال تفسيره
 تفسيره لمواده اللغوية، فكثير ما يشير إلى الصدر واسمه مفرقاً بينهما ناقلاً عن غيره معقباً عليه بتمييز الصدر
 الصدر الحقيقي وما أقيم مقامه من صدر ميمي أو اسم هن الأول ما جاء في التهذيب حيث يقول: "الليث: الوعد
 الليث: الوعد والعدة يكونان صدرًا واسماً. فأما العدة فتجمع عدات والوعد لا يجمع. والموعد: موضع التواعد
 التواعد وهو الميعاد، ويكون الموعد مصدر وعدته، ويكون الموعد وقتاً للعدة قلت أنا: الوعد مصدر حقيقي
 حقيقي والعدة اسم يوضع موضع المصدر، وكذلك الموعدة أبني بي ترتيباً (24)، وهنا أشار الأزهري إلى إقامة
 الصدر الميمي (موعد) مقام الصدر الحقيقي (الوعد) ومن إشارته أيضاً للتفريق بين المصدر واسمه ما ورد في
 ورد في مادة (نعم) حيث يقول الأزهري: "والإنعمة بالكسر اسم من أنعم الله عليه ينعم إنعاماً ونعمة، أقيم الاسم
 الاسم مقام الإنعام، كقولك: أنفقت إنفاقاً ونفقة بمعنى واحد" (25)

وقد يميز صلح التهذيب في المادة الواحدة بين الصدر الحقيقي أو الصدر العام كما يطلق عليه، وبين
 عليه، وبين اسم المرة، وكذلك يميز في المادة بين الصدر واسمه ففي التهذيب يقول الأزهري: "فت: جفوته
 فت: جفوته أجفوه جفوةً في مرة واحدة، وجفاء كثيراً صدر عام" (26)، وهنا ميز الأزهري بين المصدر الحقيقي

(20) سورة الزلزلة آية 1

(21) التهذيب (زل) 166/13

(22) التهذيب (خار) 548/7

(23) التهذيب (فعل) 404/2

(24) سورة التوبة 114

(25) التهذيب (نعم) 11/3

(26) التهذيب (جفا) 207/11

للصدر الحقيقي وبين اسم المرّة ، وأمّا تمييزه بين المصدر واسمه ففي قوله : " قال الفراء...:وقيل الجفاء كما الجفاء كما يقال: الغناء ، وكل صدر اجتمع بحه إلى جن مثل القماش، والدقاق، والطام صدر يكون في مذهب يكون في مذهب اسم على هذا المعنى، كما كان العطاء اسم للإعطاء ، فكذلك القماش ، لو أردت مصدرا قلت: قلت: قمشته قمشا " (27)

وإذا كان الأزهري قد فرق وميز بين الصدر واسمه، وبين الصدر الحقيقي والصدر الميمي، وكذلك اسم وكذلك اسم المرّة خلال تمييزه لمواده اللغوية فنراه في موضع جديد يميز فيه صلب التهذيب بين صدر القصور صدر القصور والممدود ففي التهذيب : " قلت: وإذا جعلت الرضا مصدر راضيته رضاء ومرضاة فهو ممدود، ممدود، وإذا جعلته مصدر رضى يرضى رضى فهو مقصور " (28)، وهنا ميز الأزهري بين صيغة (راضى) (راضى) الدالة على المشاركة بين اثنين ويأتي مصدرها على فعال ومفاعلة، وبين (رضى)، فلا بد من التمييز التمييز بين مصدر كل منهما لأمن اللبس .

وإذا كان الأزهري قد أورد لكل صيغة فعلية مصدرا لأمن اللبس فإنه في موضع جديد يعترض على الليث الليث في كونه يجعل جن للصادر قصورة وممدودة، ولا يراها الأزهري كذلك ففي التهذيب : " وقال الليث: الجفاء الليث: الجفاء قصو ويمد نقس لهلة . فت : الجفاء ممدود عند التحويين، وما علمت أحدا أجاز فيه القصر " (29) امر " (29) وهنا اعترض الأزهري على أن يكون الجفاء مقصورا، وأيد ذلك بقوله : وما علمت أحدا أجاز فيه أجاز فيه امر، ولعله لم يجز فيه امر؛ لأنه لو صار قصورا لما علمنا هل يراد به المصدر أم الفعل الماضي الماضي (جفا) .

4- إشارته إلى التمييز بين صيغ المصدر ودلالاتها:

إن ظاهرة التمييز بين لصيغ ظاهرة واضحة لدى الأزهري في معجمه حيث إنه كان يميز بين كل صيغة كل صيغة وأخرى موضعا للفروق اللغوية بين لصيغتين، وربما تنطبق إلى التمييز بين صيغ الصدر ذاته معتمدا ذاته معتمدا في تلك على الفروق الدلالية وتلك كما جاء في مادة (مس) حيث يقول: " وقال ابن الأعرابي: لمسته لمسته لمسا، ولمسته ملامسة، وفرق بينهما فقال: المس قد يكون من الشيء بالشيء ويكون معرفة الشيء وإن لم الشيء وإن لم يكن ثم س لجوهر على جوهر قال: والملامسة أكثرها جاءت من اثنين " (30) والفروق الدلالية هنا

(27) التهذيب (جفاء) 207/11

(28) التهذيب (رضي) 64/12

(29) التهذيب (جفا) 206/11

(30) التهذيب (مس) 456/12

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

الدلالية هنا ناتجة عن المعنى الوظيفي لصيغ لُصْغِيَّة حيث إنَّ (لُصْغِيَّة) على زنة (فَعَلَ) و(لُصْغِيَّة) على وزن (فَاعَلَ) وزن (فَاعَلَ) وتدلُّ على المشاركة، والمشاركة لا تكون إلا بين اثنين في الأغلب.

كذلك من صور التمييز التي وضعت عند صلب التهذيب هو أنَّ الفعلين قد يكونان على صيغة واحدة، واحدة، ولا يفرق بينهما إلا بالسياق، وكذلك يخفُّ للصدران على الرغم من اتفاق صيغة الفعلين وهذا ما أشار ما أشار إليه صلب التهذيب حيث يقول: "ثعلب، عن سلمة، عن الفراء: يقال من المروءة: مرؤ الرجل يمرؤ يمرؤ مروءة، ومرؤ لطعام يمرؤ مروءة وليس بينهما فرق إلا اختلاف للصديريين"⁽³¹⁾ وهنا اخف المبنى الصديري للصديري لصيغتين لما اختلف المعنى؛ لأنه لا بد من وجود سمات خلافية تمييزية تمنع حدوث اللبس في اللغة . اللغة .

وهكذا خلال التنقل بين أوراق التهذيب كثيرا ما نجد صلب التهذيب يشير من قريب أو بعيد للعلاقة بين المصدر المصدر واسم المكان، وكذلك دلالة المصدر وذلك خلال تفسيره لمواده اللغوية⁽³²⁾

5- اعتماده على السماع في مناقشة المصادر العربية :

اعتمد الأزهري في عرض المصادر خلال تفسيره لمواده اللغوية على سماعه من العرب ففي التهذيب: " وربما جعلوا السانية مصدرا على فاعلة بمعنى الاستقاء، ومنه قول الراجز، وأنشد الفراء: يا مرحبا به بدمارٍ ناهيه إذا دنا قريته للسانيه"⁽³³⁾

أراد: قريته للسانيه، وهذا كله مسموع من العرب"⁽³⁴⁾ وهنا اعتمد الأزهري على السماع حيث إنَّه كان إنَّه كان يعتدُّ به كثيرا ولا ينقل إلا عن الثقات. كما يقول في التهذيب: " ولت أنكر ما ذكره الليث إن صحَّ لثقة صحَّ لثقة من الأئمة فإنَّ السماع في اللغات أولى بنا من القول بالحدس والظن وابتداع قياسات لا تستمر ولا ولا تطرد"⁽³⁵⁾

6- اعتماده على قياس العربية في إيراد المصادر :

⁽³¹⁾ التهذيب (مرأ) 286/15، 287

⁽³²⁾ ينظر في ذلك التهذيب (حل) 436/3، (طلع) 169/2

⁽³³⁾ البيت في لسان العرب (سنا) 404/14، وتاج العروس (سني) 319/38، منقول فيهما عن الفراء، ولم ينسب إلى أي أحد.

⁽³⁴⁾ التهذيب (سنا) 76، 77/13

⁽³⁵⁾ التهذيب (عبد) 235، 236/2

إذا كان الأزهري قد اعتمد على السماع في ذكره المصادر في معجمه فهذا لا يعني أنه كان يغفل جانب القياس؛ ولكنه كان يعتمد على القياس، ويضع القواعد والحدود ناقلًا في ذلك كله عن حذاق التحوين كما يذكر هو ذلك عند نقوله عن كثير منهم، وذلك كما جاء في مادة (طلع) حيث ينقل الأزهري عن الليث صدرا من المصادر ثم يرى أن الأصل أن تكون الصيغة خلاف التيض عليها الليث معتمدا في ذلك على قياس العربية ففي التهذيب: "وقال الليث: والطلاع هو الاطلاع نفسه في قول حميد بن ثور:

وكان طَلَا عاً مِنْ خَصَاصٍ وَرِقْبَةٍ بأعين أعداء وطرفاً مقسماً⁽³⁶⁾

فت: قوله: وكان طالعا أي مطالعة يقال: طالعه مطالعة وطلاعا، وهو أحسن من أن تجعله اطلعا؛ لأنه اطلعا؛ لأنه القياس في العربية⁽³⁷⁾ وفي موضع آخر ينقل الأزهري عن الليث معتمدا على القياس وفي نفس الموضع ينقل عن الفراء معتمدا على السماع، وذلك إن دل فإنما يدل على تمكن الأزهري من ناصية اللغة، وحرصه على تحقيق الصيغة التي ينقلها، وذلك كما جاء في مادة (ضحك) حيث يقول الأزهري: "قال الليث: لَهْكَ معروف، تقول: ضُحِكَ ضُحِكًا، ولوقيل ضُحِكَ لكان قياسا لأن مصدر فيل فعل. قلت: وقد فعل. فت: وقد جاءت أحرف من المصادر على فيل منها: ضُحِكَ ضُحِكًا وخنقه خرقًا وضب خرقًا وضرب ضربًا وضرب ضربًا وسرق سرقًا قال ذلك الفراء وغيره"⁽³⁸⁾

ومن المعلوم لى أهل اللغة أن مصادر الأفعال منها الثلاثي وما هو فوق الثلاثي، والذي يهمنا هنا هو مصدر صدر الفعل الثلاثي؛ لأنه "لا يكاد يحكمه قياس فتأتي هذه المصادر على أوزان شتى، ولا تطرد على قاعدة قاعدة ثابتة أو وزن معين؛ ولكنها تكون غالبية في بعض الأوزان قليلة في بعضها الآخر، مع وجود أوزان نادرة مصورة⁽³⁹⁾ ولقد أشار الأزهري إلى تلك الأوزان الغالبة لمصدر الفعل الثلاثي مقيدا لتلك الصيغ، ومن ، ومن هذه الأوزان الغالبة التي أشار إليها الأزهري:

1- فَعْلَان: حيث يقول الأزهري: "قال الليث: طَعَنَه بالرمح يطعنه طَعْنَا وطعن بالقول السيء يطعن طَعْنَانًا، واحتج بقوله:

⁽³⁶⁾ البيت منسوب إليه في لسان العرب (طلع) 239/8، والعين (طلع) 12/2، والتاج (طلع) 454/21

⁽³⁷⁾ التهذيب (طلع) 172/2

⁽³⁸⁾ التهذيب (ضحك) 88/4

⁽³⁹⁾ المستقصى في علم الصرف ص 389

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

وأبى الكاشحون يا هند إلا طعننا وقول ما لا يقال⁽⁴⁰⁾

ففرق بين المصدرين، وغيره لم يفرق بينهما وأجاز للشاعر طعننا في البيت؛ لأنه أراد أنهم طعنوا فيه طعنوا فيه بالعب فأكثرنا وتناول تلك منهم، وعلان يجيء في مصادر ما يتناول ويتمادى ويكون مناسباً للميل مناسباً للميل والجور⁽⁴¹⁾، ويأتي هذا المصدر من الأوزان على ما دلّ على ثب وحركة واضطراب وذلك كما وتلك كملض على تلك صلب الكافية الشافية حيث يقول: "التقلب نحو جال جولانا، وطاف طوفانا، وثارثورانا وثارثورانا⁽⁴²⁾، ولقنض الأزهي على جن هذه المعاني أيضاً عند تفسيره لمادة (خفق) حيث يقول الأزهي في الأزهي في التهيب: "والخفقان: اضطراب القلب، وهي خفة تأخذ القلب، تقول: رجل مخفوق، والخفقان: اضطراب الجناح⁽⁴³⁾"

2- مصدر التفاعل والافتعال :

جاء في الكتاب: "وأما افتعلت فصدره عليه افتعالاً، وألفه موصولة كما كت موصولة في الفعل، وكذلك الفعل، وكذلك ما كان على مثاله... وأما تفاعلت فالصدر التفاعل، كما أن التفعّل مصدر تفعّلت؛ لأنّ الزنة وعدة الزنة وعدة الحروف واحدة... وضموا العين لئلا يشبه الجمع، ولم يفتحوا؛ لأنه ليس في الكلام تفاعل في الأسماء الأسماء⁽⁴⁴⁾، وهذا ما أشار إليه الأزهي ففي التهذيب: "والتفاعل والافتعال لا يكاد يكون إلا باشتراك الفاعلين فيه، مثل التخاصم والاختصام، والتعاور والاعتوار⁽⁴⁵⁾ وفي موضع آخر ينقل الأزهي المصدر من المصدر من صيغة (فاعل) المزينة باللف والدالة على الافتعال فيقول: "قال (أي الليث): والفعل تجيء في مصدر مصدر فاعل تقول: هاجر هجرة، وعاشر عشرة. قال: وإنما يكون هذا التأسيس فيما يدخل الافتعال على تفاعلاً تفاعلاً جميعاً⁽⁴⁶⁾"

(40) البيت منسوب في لسان العرب لرجل اسمه أبو زيد، ويروى (وأبى المظهر العداوة) (طعن) 266/13، وبلا نسبة في العين (طعن) 15/2.

(41) التهذيب (طعن) 178/2

(42) شرح الكافية الشافية: العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى 1402هـ/1982م، دار المأمون للتراث 2226/4

(43) التهذيب (خفق) 36/7

(44) الكتاب لسبويه 81/4

(45) التهذيب (طعن) 178/2

(46) التهذيب (كشر) 9/10

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

3- (فعال): يقول الأزهري: "وعثر الرجل يعثر عثرة، وعثر الفرس عثارا، وعيوب الدواب تجيء على فعال، مثل العثار، والضاض، والخراط، والطراح، والرماح، وما شاكلها" (47)، وفي موضع آخر يشير الأزهري الأزهري إلى فن الصدر وفن المعنى ففي التهذيب: "قال الليث: لضاء أن تصي الشاة أو الدابة ضياء ممدود؛ ضياء ممدود؛ لأنه عيب، والعيوب تجيء على فعال مثل العثار والنفار والضاد وما أشبهها" (48) ومنه أيضا ما ورد في مادة (هن) حيث يقول الأزهري: "ويقال: برئت إليك من العضاض إذا باع دابة وبرئ إلى وبرئ إلى مشتريها من عضها الناس، والعيوب تجيء على فعال بكسر الفاء" (49)

4- (فعالة): يقول الأزهري: "وكل ما كان مشتملا على الشيء فهو مبني على فعالة نحو المشاوة، والعمامة، والعمامة، والصابية، وكذلك أسماء لمصناعات لاشتغال الصناعة على كل ما فيها نحو الخياطة والتجارة" (50) وهنا (50) وهنئض صلب التهذيب إلى مصدر الفعل الثلاثي الدال "على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة كتجر تجارة، تجارة، وخاط خياطة، وسفر بينهم سفارة إذا أصلح" (51)

7-5- (فعال):

أشار الأزهري إلى أن لهوت يأتي مصدره على فعال ففي التهذيب يقول الأزهري: "الليثاني: ماعت ماعت الهرة تموء، مثل ماعت تموع، وصوتها المواء على فعال" (52) وفي موضع آخر يشير الأزهري إلى صيغة (فعل) الدالة على صدر لهوت أيضا حيث يقول: "قال الليث: صر الجندب صر صريرا، وصر الباب وصر الباب صر، وكل صوت شبه ذلك فهو صرير إذا امتد، فإذا كان فيه تخفيف وترجيع في إعادة ضوعف ضوعف كقولك: صرصر الأخطب صرصرة" (53) وفي موضع جديد يجمع صلب التهذيب في المادة الواحدة أكثر الواحدة أكثر من صيغة دالة على صدر لهوت حيث يقول الأزهري: "قال الليث: نعب الغراب ينعب وينعب نعبا"

(47) التهذيب (عثر) 324/2

(48) التهذيب (خصي) 477، 478 /7

(49) التهذيب (عض) 74/1

(50) التهذيب (عش) 154/8

(51) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة

العصرية- صيدا- بيروت 237/3

(52) التهذيب (ماء) 619/15

(53) التهذيب (صر) 106/12

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

وينب نعباً ونعبياً ونعباناً ونعباً، وهو صوته " (54) وهنا جمع الأزهي للفعل (نعب) الدال على صوت الغراب الغراب أكثر من مصدر سماعي فقد ذكر أنه يكون على فعل، وفعل، وفعلنا .

كذلك من صور اعتماده على القياس اللغوي في إيراد المصدر خلال تفسيره لمواده اللغوية أنه كان يشير إلى صو واسقاء الصيغ المصدرية التي جاءت قليلة أو نادرة عن قاعدة العرب القياسية المتعارف المتعارف عليها حيث يرى أن فعل المتعدي يكون صدره على فعل، وهذا هو قياس العرب، ففي ذلك يقول صلح يقول صلح الكتاب: " فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فعل يفعل، وفعل يفعل، وفعل يفعل ويكون ويكون المصدر فعلاً والاسم فاعل " (55) وينكر الأزهي أنه لم يأت من فعل المتعدي صدره على فعل إلا في عمل في عمل عملاً، وهبته أمه هبلاً ففي التهذيب: " وعمل فلان العمل يعمل عملاً فهو عمل ولم يجيء فعلت أفعل أفعل فعلاً متعدياً إلا في هذا الحرف، وفي قولهم: هبته أمه هبلاً، وإلا فسائر الكلام يجيء على فعل ساكن ساكن العين كقولك: سرطت اللقمة سرطاً، وبلعته بلعاً، وما أشبهه " (56)

7- إشارته إلى المصادر الشاذة والنادرة:

أشار الأزهي خلال تفسيره لمواده اللغوية لما جاء من المصادر النادرة والشاذة من كلام العرب، فمن إشارته إلى إشارته إلى ما جاء نادراً من المصادر قوله: " والعرب تقول: بيئت الشيء تبيناً وتبيناً وتفعال بكسر التاء يكون يكون اسماً في أكثر كلام العرب. فأما المصدر فإنه يجيء على تفعال بفتح التاء، مثل التكداب، والصداد، وما وما أشبهه، وجاء في المصادر حرفان نادراً وهما تلقاء الشيء، والتبيان ولا يقاس عليهما " (57) ويبدو من خلال المسلق أن صلح التهذيب يرى أن التبيان والتلقاء صدران نادراً خلافاً في ذلك لصاحب الكتاب حيث الكتاب حيث يرى أنهما اسمان وليسا مصدرين ففي شرح الشافية يقول رضي الدين الإستراباذي: " قال سيبويه: سيبويه: وأما التبيان فليس ببناء مبالغة، وإلا انفتح تأؤه، بل هو اسم أقيم مقام مصدر بين، كما أقيم غارة وهي اسم مقام إغارة في قولهم: أغرت غارة، ونبات موضع إنبات، وعطاء موضع إعطاء في قولهم: أنبت أنبت نباتاً، وأعطى عطاء " (58) وإذا كان الأزهي قد أشار إلى أن التفعال بكسر التاء صدر نادر فإنه كما يبدو كما يبدو لي أن الأزهي يكاد يميل مع من ذهب الكوفيين في: " أن التفعال أصله التفعيل الذي يفيد التكثير، قلبت

(54) التهذيب (نعب) 8/3

(55) الكتاب لسبويه 5/4

(56) التهذيب (عمل) 420/2

(57) التهذيب (بان) 497/15

(58) شرح شافية ابن الحاجب 167/1

علي يوسف سعيد مرسى (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

قلت ياؤه ألفا فأصل التكرار التكرير " (59) وذلك كما جاء في مادة (مثل) حيث يقول الأزهري: "والتمثال : اسم : اسم للشيء الصنوع مشبهاً بخلق من خلق الله ؛ وجمعه : التماثيل، وأصله من: مثلت الشيء بالشيء، إذا قدرته إذا قدرته علي قدره ويكون تمثيل الشيء بالشيء تشبيهاً به واسم ذلك الممثل: تمثال وأما التمثال بفتح التاء: التاء: فهو مصدر مثلت تمثيلاً وتمثالاً" (60) وهنا أجاز الأزهري أن يكون التفعال بفتح التاء مصدر لفعل وليس وليس صدرا من مصادر المبالغة كما ذهب إلى ذلك سيبويه (61) وأما إشارته إلى الشاذ من المصادر فيظهر ذلك فيظهر لك عندما ينقل الأزهري ما جاء على فاعول بفتح الفاء وضم العين من المصادر حيث يرى الأزهري أنها الأزهري أنها مصادر وفي جنس المواضع هي أسماء وضعت موضع المصادر ففي التهذيب يقول الأزهري : " قال الله جلَّ وعزَّ: أَمْ يَمْحُجُّ (62) وقال آي بي د (63)

وقوى الوقود قال الزجاج: الوقود: الحطب، وكل ما أوقد به فهو وقود، والصدر مضموم، ويجوز فيه الفتح، وقد الفتح، وقد روي: وقدت النار تقد وقودا مثل قبلت قبولا، فقد جاء في المصدر فاعول والباب الضم. قال الأزهري: وقوله: النار ذات الوقود معناه التوقد فيكون صدرا أحسن من أن يكون الوقود بمعنى الحطب. وقال ابن وقال ابن السكيت: الوقود بالضم الانتقاد. ويقال: وقدت النار تقد وقودا ووقدانا ووقدا وقدة. ويقال: ما أجود أجود هذا الوقود للحطب. قال الله ثم نى في (64) ويقال: وقدت النار تقد وقودا ووقودا، وكأن الوقود اسم وضع وضع موضع الصدر (65)، ومن خلال العرض السلق فقد ذهب الأزهري إلى أن الوقود بالفتح هو مصدر، ونقل صدر، ونقل أيضا عن الزجاج، وابن السكيت، أنه اسم وضع موضع المصدر ويزداد الأمر وضوحا عندما ينقل عندما ينقل الأزهري عن ابن السكيت في موضع جديد أن (الوضوء) اسم لما يتوضأ به ففي التهذيب: " الحراني الحراني عن ابن السكيت قال: اسم الماء الذي يتوضأ به: الوضوء. قال: وتوضأت وضوا حسنا. قال أبو حاتم: حاتم: توضأت وضوءاً، وتطهرت طهورا قال: والوضوء الماء، والطهور مثله، ولا يقال: فيهما بضم الواو الواو والطاء؛ لا يقال: الوضوء، ولا لظهور. قال: وقال الأصمعي: فت لأبي عمرو ابن العلاء: ما الوضوء؟

(59) شرح شافية ابن الحاجب 167/1

(60) التهذيب (مثل) 98/15

(61) ينظر شرح شافية ابن الحاجب بتصرف 167/1

(62) سورة البقرة آية 24

(63) سورة البروج آية 5

(64) سورة آل عمران آية 10

(65) التهذيب (وقد) 249/9

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

الوضوء؟ فقال: الماء التي يتوضأ به قال: فت فما الوضوء بلضم؟ فقال لا أعرفه " (66)، كذلك نقل الأزهري عن الأزهري عن ابن الأنباري ما يفيد أنَّ الوضوء بالفتح اسم، وبلضم مصدر ففي التهذيب: "وقال ابن الأنباري: هو الأنباري: هو الوضوء: للماء الذي يتوضأ به قال: والوضوء مصدر وضوء يوضو وضوًا ووضاءة" (67)

8- بين المصدر واسم الفاعل :

إنَّ المصدر هو ما دلَّ على لحدث المجرَّد إلا أنَّه قد يأتي المصدر في لغة العرب دالا على جنس المشتقات كاسم المشتقات كاسم الفاعل والمفعول... ويعتبر السياق هو وحده ما يحدد لنا إذا كان المراد من البنية الصرفية المصدر أم غيره من المشتقات، ولعلَّ ذلك ما يؤكد د. تمام حسان حيث يقول: "أنَّ المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني لمصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال فالمبنى لمصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصًّا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء" (68)، ومن هذه المباني الصرفية الصرفية التي قد تتعدد معانيها الوظيفية نجد المصدر فتارة "ينوب عن الفعل نحو ضربا زيدا، ويؤكد الفعل الفعل كضربته ضربا، ويبين سببه كضربته تأديبا له، وينوب عن اسم المفعول نحو طأَّ طَرْتَرَمَ (69) واسم الفاعل الفاعل مثل: طَرْتَرَمَ (70) ويكون بمعنى لظرف نحو آتاك طلوع الشمس وهلم جرا" (71) وتنوع المعاني الوظيفية للمصدر الوظيفية المصدر أشار إليه الأزهري في مواضع كثيرة خلال تفسيره لمواضع اللغوية، فقد جاء المصدر من الفعل الفعل الثلاثي دالا على اسم الفاعل وذلك من خلال السياق الذي أورده الأزهري، وكذلك كما كان يتضح من من تعقيباته على تلك المعاني الوظيفية ففي التهذيب يقول الأزهري: "وقولهم: رجل عدل معناه ذو عدل ألا ألا تراه قال في موضعين: أأَمْ ثِيَّ (72)، فنعت بالمصدر، وقيل: رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، عدل، وامرأة عدل، ونسوة عدل كل ذلك على معنى: رجال ذوي عدل ونسوة ذوات عدل" (73) وفي نفس المادة نفس المادة ينقل الأزهري عن الكلابيين قولاً في نيابة المصدر عن اسم الفاعل ثم يورد قولاً آخر عن يونس يصحح ما

(66) التهذيب (وضوء) 99/12

(67) التهذيب (وضوء) 99/12

(68) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة ط 1994، ص 163

(69) سورة يوسف آية 18

(70) سورة الملك آية 30

(71) اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور: تمام حسان ص 163

(72) سورة الطلاق آية 2

(73) التهذيب (عدل) 210/2

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

يُصح ما قاله الكلابيون حيث يقول الأزهري : " وقال الكلابيون : امرأة عدل ، وقوم عدل ، وقال يونس عن يونس عن أبي عمرو : الجيد امرأة عدل ، وقوم عدل ، ورجل عدل . وقال الباهلي : رجل عدل وعادل : جائز جائز الشهادة " (74) ومن نيابة مصدر الثلاثي المجرد عن اسم الفاعل ما أورده الأزهري أيضا في مادة (صوم) حيث (صوم) حيث يقول الأزهري : " ويقال : رجل صوم ، ورجلان صوم ، وقوم صوم ، وامرأة صوم ، لا يثنى ولا ولا يجمع ؛ لأنه نعت بالمصدر ، وتلخيصه : رجل ذو صوم ، وقوم ذو صوم ، وامرأة ذات صوم " (75) ، وإذا كان كان الأزهري قد عبّ على النموذجين السابقين فإنه في موضع جديد يذكر ما يشير إلى نيابة مصدر الثلاثي الثلاثي المجرد عن اسم الفاعل دون أن يذكر لنا ذلك صراحة حيث يقول الأزهري : " ورجل نوم ، وقوم نوم ، نوم ، وامرأة نوم " (76) ، ولعلّ ما يؤكد دلالة المصدر على صفة الفاعل وأنها ليست صفات حقيقة أنّ الصيغة قد لصيغة قد جاءت على نسق واحد في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع ؛ لأنها جاءت لإفادة التأكيد والمبالغة فلو والمبالغة فلو أنّ أو جمع لكان قضا للفائدة ، وهذا ملحقّ عليه ابن جني بقوله : " فكان من تمام المعنى وكماله وكماله أن تؤكد لك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في أول أحواله ؛ ألا تبيّن لك إذا أثبتت وجمعت سلكت به وجمعت سلكت به منزهة لصفة الحقيقة التي لا معنى للمبالغة فيها نحو قائمة ، ومنطلقة ، وضاربات ، ومكرّمات ومكرّمات ، فكان ذلك يكون نقضا للغرض أو كالتقصير له " (77)

لم يتوقف الأزهري خلال تفسيره لمواده اللغوية عند نيابة المصدر عن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد بل أشار بل أشار أيضا إلى أنه قد ينوب المصدر على ما كان فوق الثلاثي من الأفعال وذلك في إشارات سريعة منها سريعة منها ما جاء في مادة (فطر) حيث يقول الأزهري : " والفطر : القوم المفطرون ، يقال : هؤلاء قوم فطر قوم فطر " (78)

كذلك وردت صيغة فاعلة في لغة العرب مؤدية معنى المصدر سواء أكان مصدر تلك الفعل ثلاثيا أم رباعيا ، وقد رباعيا ، وقد أشار الأزهري إلى ذلك في مواضع كثيرة من كتابه ففي التهذيب يقول الأزهري : " قلت أنا : والذي والذي عندي في تفسير قوله (جواهرها ثمان) أراد كثرة جعرها ، والجواهر : جمع الجاعرة ، وهو الجعر أخرجه

(74) التهذيب (عدل) 212/2

(75) التهذيب (صوم) 260/12

(76) التهذيب (نوم) 520، 519/15

(77) الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الأولى 1371هـ/1952م ، دار الكتب المصرية 207/2

(78) التهذيب (فطر) 330/13

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

أخرجه على فاعلة وفواصل ومعناها الصدر كقول العرب : سمعت رواغي الإبل في رغاءها، وسمعت ثواغي الشاة ثواغي الشاة في ثغاءها، وكذلك العافية صدر وجمعها عواف ، وقال الله جلَّ وعزَّ: ⁽⁷⁹⁾ أَلَمْ يَلْمِ يَاقِينَ بِمَا مَمَّ ⁽⁷⁹⁾ لِي لَيْسَ لَهَا دُونَهُ جَلَّ وَعَزَّ هَفَّ وَظَهَرَ وقال: ⁽⁸⁰⁾ أَيُّ لَغَوَاءٍ وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ⁽⁸¹⁾ وَمِنْهُ ⁽⁸¹⁾ وَمِنْهُ يُضَا مَا أوردته الأزهري في مادة (صهل) حيث يقول الأزهري : " وَلِصَوَاهِل : جَمْعٌ لِمِثْلِهِ صَدْرٌ عَلَى صَدْرٍ عَلَى فَاعِلَةٍ بِمَعْنَى لِهَيْلٍ وَهُوَ الصَّوْتُ ... وَهَكَذَا يَسِيرُ صَاحِبُ التَّهْذِيبِ عَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ خِلَالِ تَفْسِيرِهِ تَفْسِيرَهُ لِمَوَادِّ اللُّغَوِيَّةِ مَشِيرًا إِلَى مَا جَاءَ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى وَزْنِ فَاعِلَةٍ . ⁽⁸²⁾ ، وَلَكِنْ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِشَارَتِهِ إِلَى إِلَى الصَّدْرِ وَاسْمِ الصَّدْرِ وَتَمْيِيزِهِ لِهَمَا فِي كَثِيرٍ مِنْ كِتَابِهِ ، وَكَذَلِكَ إِشَارَتُهُ إِلَى مَجِيءِ الْمَصْدَرِ عَلَى فَاعِلَةٍ إِلَّا أَنَّ فَاعِلَةَ إِلَّا أَنَّ الْبَلْثَ لَا حَظَّ أَنَّ صُلْحَ التَّهْذِيبِ فِي جُزْءِ الْمَوَاضِعِ يَسْلُوِي بَيْنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي جَاءَ عَلَى فَاعِلَةٍ وَاسْمِ فَاعِلَةٍ وَاسْمِ الصَّدْرِ ، فِي التَّهْذِيبِ : " وَقَالَ غَيْرُهُ (أَيُّ الزَّجَّاجِ) يَقَالُ : عَافَاهُ اللَّهُ عَافِيَةً ، وَهُوَ اسْمٌ يَوْضَعُ مَوْضِعَ مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ الْحَقِيقِيِّ وَهُوَ الْمَعَافَاةُ ⁽⁸³⁾ ، وَهَذَا نَقْلٌ مِنَ الْأَزْهَرِيِّ عَنْ الزَّجَّاجِ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمِيمِي (الْمَعَافَاةَ) هُوَ الْمَصْدَرُ الْحَقِيقِيُّ ، وَأَنَّ الْعَافِيَةَ اسْمٌ وَضَعُ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ ؛ وَلَكِنَّهُ يَوْرَدُ بَعْدَهَا مَا يُوَكِّدُ عَلَى أَنَّ الْعَافِيَةَ مَصْدَرٌ عَلَى فَاعِلَةٍ فَيَقُولُ الْأَزْهَرِيُّ : " وَقَدْ جَاءَتْ مَصَادِرُ كَثِيرَةٌ عَلَى فَاعِلَةٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَاغِيَةَ الْإِبِلِ ، وَثَاغِيَةَ وَثَاغِيَةَ لِشَاءَ لِي سَمِعْتُ رَغَاءَهَا وَثَغَاءَهَا ⁽⁸⁴⁾ ، وَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ الْأَزْهَرِيُّ عَنْ الزَّجَّاجِ فِي تَسْوِيَّتِهِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَاسْمِ الصَّدْرِ وَاسْمِ الصَّدْرِ مِمَّا جَاءَ عَلَى فَاعِلَةٍ يَبْدُو أَنَّهُ كَانَ مَوْفَ الزَّجَّاجِ حَيْثُ كَانَ جُزْءُ الْقَدَامِيِّ يَنْظُرُونَ إِلَى الصَّدْرِ إِلَى الصَّدْرِ وَاسْمِ الصَّدْرِ عَلَى أَتْنَهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ : " وَحَيْثُ إِنَّهُ مَعَ قَسِي اللُّغَوِيِّينَ لِلْمَصَادِرِ ، وَأَسْمَاءِ الْمَصَادِرِ ، فَقَدْ لِلْمَصَادِرِ ، فَقَدْ ظَلَّتِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمَا خَاصَّةً لِي الْقَدَمَاءِ غَيْرَ مُحَدَّدَةٍ فَأَجَازَ بَعْضُهُمْ تَسْمِيَةَ الْمَصْدَرِ الْمِيمِي اسْمَ مَصْدَرٍ اسْمَ مَصْدَرٍ ⁽⁸⁵⁾ ، وَمِمَّا يُوَكِّدُ مَا نَهَبَ إِلَيْهِ الْبَلْثُ مِنْ أَنَّ الزَّجَّاجَ كَانَ يَسْلُوِي بَيْنَ الصَّدْرِ مِمَّا جَاءَ عَلَى فَاعِلَةٍ وَبَيْنَ فَاعِلَةٍ وَبَيْنَ اسْمِ الصَّدْرِ يُضَا مَا نَقَلَهُ الْأَزْهَرِيُّ عَنْهُ فِي مَادَّةِ (كَذَبَ) حَيْثُ يَقُولُ الْأَزْهَرِيُّ : " وَقَالَ (أَيُّ الزَّجَّاجِ) الزَّجَّاجُ وَكَاذِبَةُ صَدْرٍ كَقَوْلِكَ : عَافَاكَ اللَّهُ عَافِيَةً ، وَكَذَلِكَ كَذَبٌ كَاذِبَةٌ ، وَهَذِهِ أَسْمَاءٌ وَضَعْتَ مَوَاضِعَ الْمَصَادِرِ وَقَالَ

(79) سورة النجم آية 58

(80) سورة الغاشية آية 11

(81) التهذيب (جعر) 362/1

(82) ينظر في ذلك التهذيب (عقب) 276/1 ، (طغا) 168/8 ، (كف) 455/9

(83) التهذيب (عفا) 222/3

(84) التهذيب (عفا) 223/3

(85) المصدر بين التنظير والاستعمال ، رسالة ماجستير ، إعداد: حنان جميل عطا جبر ، إشراف ، كلية الدراسات العليا –

للصادر وقال الفراء في قوله: ⁽⁸⁶⁾أثر ثم ش⁽⁸⁶⁾ يقول: ليس لها مردود ولا ردُّ فالكاذبة هنا صدر ⁽⁸⁷⁾فهن خلال لل⁽⁸⁷⁾ خلال لل⁽⁸⁷⁾ قد ساوى الزجَّاج بين المصدر الذي جاء على فاعلة وبين اسم المصدر، وربما اعتبرهما شيئاً واحداً، واحداً، وقد يكون ذلك خلطاً بين المصدر، واسم المصدر وعدم التفرقة بينهما، وقد يكون من باب المجاز كما كما يطلقون على المصدر الميمي في بعض المواضع اسم مصدر ⁽⁸⁸⁾

9- بين المصدر واسم المفعول :

نكر صلب الكتاب أنَّ المصدر قد يجيء على المفعول ففي الكتاب يقول سيبويه: " وقد يجيء المصدر على على المفعول، وذلك قولك: لبن حلب، إنَّما يريدون محلوب، وكقولهم: الخلق وإنَّما يريدون المخلوق، ويقولون ويقولون للدرهم: ضرب الأمير، إنَّما يريدون مضروب الأمير ⁽⁸⁹⁾ وبالنظر والبحث في منهجية الأزهري وطريقة وطريقة عرضه للظاهرة الصرفية خلال تفسيره لمواده اللغوية فقد أشار إلى تلك الفائدة الصرفية التي نوَّه عنها عنها سيبويه حيث يقول الأزهري: " وقال الفراء في قوله تعالى: ⁽⁹⁰⁾ترترم⁽⁹⁰⁾ معناه : مكذوب . قال: والعرب والعرب تقول للكذب: مكذوب، ولضف ضعوف، وللجلاد مجلود، وليس له معقود رأي يريدون عقد رأي فيجعلون رأي فيجعلون الصادر في كثير من كلامهم مفعولا ... وقال أبو العباس: هو مصدر في معنى مفعول أراد بدم أراد بدم مكذوب ⁽⁹¹⁾ وإذا كان الأزهري قد أشار إلى مجيء المصدر مراداً به اسم المفعول كما هو واضح جلي واضح جلي من ضمه للسلق وكما هو الحال عند صلب الكتاب فإنَّ الأزهري يُضاهي أشار إلى مجيء اسم المفعول المفعول مراداً به المصدر ففي التهذيب يقول الأزهري : " قت : والعرب تضع المعسور موضع العسر، والميسور والميسور موضع اليسر، وجعل المفعول في الحرفين كالصدر ⁽⁹²⁾ ومنه أيضاً ما نقله الأزهري عن أبي سعيد حيث سعيد حيث يقول : " قال أبو سعيد: والمعقول: العقل، يقال ما له معقول، أي ما له عقل " ⁽⁹³⁾ وبذلك يختلف يختلف الأزهري مع سيبويه في هذه المسألة من كون اسم المفعول يراد به المصدر فقد رفض صاحب الكتاب ذلك الكتاب ذلك وتأول ذلك على الزمان الذي يوسر فيه ويعسر فيه حيث يقول سيبويه: " وأما قوله : دعه إلى

⁽⁸⁶⁾ سورة الواقعة آية 2

⁽⁸⁷⁾ التهذيب (كذب) 169/10

⁽⁸⁸⁾ ينظر في ذلك شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ص 420، 421

⁽⁸⁹⁾ الكتاب لسيبويه 43/4

⁽⁹⁰⁾ سورة يوسف آية 18

⁽⁹¹⁾ التهذيب (كذب) 167/10 وينظر في ذلك معاني القرآن للفراء 38/2

⁽⁹²⁾ المصدر السابق نفسه (عسر) 80/2

⁽⁹³⁾ المصدر السابق نفسه (عقل) 241/1

علي يوسف سعيد مرسى (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

إلى ميسوره ودع إلى معسوره؛ فإنما يجيء هذا على المفعول كأثته قال: دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه، فيه، وكذلك المرفوع والموضوع، كأثته يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه، وكذلك المعقول؛ وكأثته قال: عقل له له شيء أي حبس له لُبُّه وشد⁽⁹⁴⁾

11- نسبة المصادر إلى لهجاتها :

كان الأزهري ينبذ صيغ الصادر إلى لغات بعينها وإن كان قصد بتلك لهجات العرب؛ لأنَّ القدماء لأنَّ القدماء من علماء العربية " يعبرون عما نسميه الآن باللهجة بكلمة اللغة حيناً، واللحن حيناً آخر " (95) ويضج تلك كما جاء في مادة (كذب) حيث يقول الأزهري: "وقول الله جلَّ وعزَّ: **أَظْمَعُ**" (96) وقال: **أَأْمَنِي** هـ ني هـ م هي⁽⁹⁷⁾ قال الفراء: خففهما علي ابن أبي طالب قال: وثقلهما عاصم وأهل المدينة، وهي لغة يمانية يمانية فصيحة يقولون: كُتِبَ به كتاباً، وَخَرَّتِ القيس خَرَّاقاً، وكلُّ فَعَلَتْ فمصدره فَعَّالٌ في لغتهم مشددة، وقال لي مشددة، وقال لي أعربي مرَّةً على المروءة يستفتيني الحلق أحبُّ إليك أم القَصَّار؟ وأنشدني بعض بني كلاب :

لقد طالما ثبُتتني عن صاحبتني وعن حوج قصَّأوها من شَفَائِيَا⁽⁹⁸⁾...⁽⁹⁹⁾

وفي موضع آخر ينقل الأزهري عن الأصمعي نسبة المصادر إلى أصحابها ففي التهذيب يقول: " وقال وقال الأصمعي: برأت من المرض بروء لغة تميم، وأهل الحجاز يقولون: برأت من المرض برءاً، وأبرأه الله من وأبرأه الله من مرضه إبراء، وقال أبو زيد: برأت من المرض لغة أهل الحجاز، وسائر العرب يقولون: برئت من برئت من المرض⁽¹⁰⁰⁾ ومن هنا فصح نسبته كل لهجة إلى أصحابها سواء أكلت تلك اللهجة حجازية أم تميمية أم تميمية أم يمانية كما صرح هو بذلك.

12- اعتراضات الأزهري على الليث في بعض صيغ المصادر :

(94) الكتاب لسيبويه 97/4

(95) في اللهجات العربية : د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ص15

(96) سورة النبأ آية 28

(97) سورة النبأ آية 35

(98) قائله الأعور بن براء الكلابي (تهذيب ابن السكيت باب الحوائج ص566) نقلا عن التهذيب هامش ج10 ص170.

(99) التهذيب (كذب) 170/10، 171

(100) التهذيب (برأ) 269/15

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

اعتراض الأزهري على الليث في جن صيغ المصادر عند تفسيره لمواده اللغوية، وكان لهذا الاعتراض الاعتراض صور متنوعة، وأشكال متعددة فمنه ما اعتمد فيه الأزهري على القياس اللغوي وذلك كما جاء في (بقر) حيث يقول الأزهري : " أبو عبيد عن أبي عمرو: يقر الرجل يقر بقرًا وبقرًا، وهو أن يحسر فلا يكاد فلا يكاد يقر: وقد أنكر أبو الهيثم فيما أخبرني عنه المنذري قوله (بقرًا بسكون القاف) وقال: القياس بقرًا القياس بقرًا على فعل؛ لأنه لازم غير واقع" (101) وهنا هو الأزهري مجيء المصدر من الفعل بقر اللزوم مكسور اللزوم مكسور العين على فعل بسكون العين؛ لأن القياس " إذا كان الفعل اللزوم على فعل فمصدره فعل كفرح كفرح فرحًا، ومرح مرحًا، وما سوى فعل فمسموع كبلج بلجة فهو أبلج، وبشر بشورًا أي فرح" (102) وأما فعل وأما فعل بسكون العين فهو في الغلب قياس الفعلين المتعديين (فعل وفعل) ففي الكتاب يقول سيبويه : " هذا بناء بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّك إلى غيرك توقعها به ومصادرها فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية أبنية فعل يفعل، وفعل يفعل، وفعل يفعل، ويكون المصدر فعلاً... " (103) ويبدو أن ما ذهب إليه الأزهري صواب صواب حيث إنّه احتكم في اعتراضه على الليث على القياس اللغوي المستتب، وإن كانت مصادر الفعل الثلاثي الثلاثي سماعية أي إذا وجد السماعي بجوار القياسي فلا بأس في ذلك.

لم يكتف الأزهري بالاعتراض على الليث بل ربما ذهب إلى تخطئته ففي التهذيب : " وقال الليث: الخطيبى: اسم امرأة وأنشد:

لخطيبى التي غدرت وخانت
وهن ذوات غائلة لحينا (104)

فت: وهذا خطأ من خطيبى في البيت صدر كالخطبة هكذا قال أبو عبيد، والمعنى لخطبة زباء وهي امرأة كانت امرأة كانت ملكة خطبها جذيمة الأبرش، فغررت به وأجابته، فلما دخل بلادها قتلته" (105) فالليث يرى أن (خطيبى) اسم امرأة، ويعترض صلب التهذيب على ذلك، ويرى أنها مصدر كالخطبة، ويبدو أن الأزهري كان الأزهري كان محققا فيما ذهب إليه حيث خضت معاجم اللغة (106) على ما ذهب إليه الأزهري من القول بأن خطيبى

(101) التهذيب (بقر) 136/9

(102) ينظر في ذلك شرح الكافية الشافية ص 2223/4

(103) الكتاب لسيبويه 5/4

(104) البيت لعدي بن زيد كما في الجمهرة 1227/3، وبلا نسبة في العين (خطب) 222/4

(105) التهذيب (خطب) 247/7

(106) الجمهرة لابن دريد (خطب) 291/1، المحكم لابن سيده (خطب) 122/5، ولسان العرب (خطب) 360/1.

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهري)

بأنَّ خطيبِي صدر وليت اسما كما أفاد الليث والدليل على ذلك أنَّ الليث نفسه أجاز أن تكون (خطيبِي) صدر حيث مصدر حيث يقول : " وفلان يخطُب امرأة ويخطبها خطبة ، ولوقيل خطيبِي لجاز ⁽¹⁰⁷⁾"

13- إشارته إلى المصدر الممات :

أشار الأزهري خلال تفسيره لمواده اللغوية إلى المصدر الممات، واستدل الأزهري على خلاف ما ذهب ما ذهب إليه الليث في التهذيب يقول الأزهري: "وقال الليث: العرب قد أمت المصدر من ينذر، والفعل الماضي، الماضي، واستعملت في الحاضر والأمر، فإذا أرادوا المصدر قالوا ذره تركا" ⁽¹⁰⁸⁾ ومن خلال هذا السلق عن الليث السابق عن الليث فإنَّ العرب قد استعملت الترك مصدرا بدلا من الودع، وهذا ضرب من الاستغناء كما يسميه يسميه صلب الكتاب حيث يقول: "ويستغنون بالشيء عن الشيء التي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير يصير ساقطا ... وأما استغنائهم بالشيء عن الشيء فإنَّهم يقولون: يدع، ولا يقولون ودع استغنوا عنها بترك بترك" ⁽¹⁰⁹⁾ وفي موضع آخر من كتابه ينقل الأزهري عن شمر أنَّ المصدر من (ودع) لم يمت بل جاء في حديث في حديث رسول صلى الله عليه وسلم حيث يقول الأزهري : " وفي حديث ابن عباس أنَّ النبي صلى الله عليه عليه وسلم قال: لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمين على قلوبهم ثم ليكنن من الغافلين . قال شمر: شمر: معنى ودعهم الجمعات تركهم إياها : من ودعته ودعا إذا تركته قال: وزعمت النحوية أنَّ العرب أماتوا أماتوا مصدر يدع ويذر، واعتمدوا على الترك قال شمر : والنبي أفصح العرب، وقد رويت عنه هذه الكلمة ⁽¹¹⁰⁾، وهنا اعتمد صلب التهذيب على الاستدلال بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ليؤكد لنا كما نقل عن نقل عن شمر عدم موت المصدر من الفعل ودع.

ويزداد الأمر وضوحا واهتماما من الأزهري في سرده لمصادر الأفعال عندما ينقل عن كتب المصادر ذاتها ففي ذاتها ففي التهذيب يقول: " وقال الفرَّاء : في كتاب الصادر : إماسة كلحزر وهو مصدر ... قال : وطمس بصره وطمس بصره يطمس طمسا ويطمس طموساً ⁽¹¹¹⁾"

وعلى الرغم من اهتمام الأزهري بالمصدر وذكره لمصدر المجرد والمزيد واللازم والمتعدي واعتماده على السماع على السماع والقياس في ذكره لمصادر الأفعال إلا أنَّه لم ينج من دائرة النقد عند جنس المحدثين عندما قال: "كان

⁽¹⁰⁷⁾ العين (خطب) 222/4

⁽¹⁰⁸⁾ التهذيب (وزر) 11/15

⁽¹⁰⁹⁾ ينظر في ذلك الكتاب لسيبويه 25/1

⁽¹¹⁰⁾ التهذيب (ودع) 3/138، 139

⁽¹¹¹⁾ التهذيب (طمس) 352/12

قال: "كان الأزهر يهتم بالمصدر كثيرا؛ ولكنّه اهتمام غير منظم، إذ ربّما نجد في مادة عناية واضحة، والتزاما والتزاما بإيراد كل مصدر لكل فعل مجرد أم مزيد؛ ولكنّه يهمل الإشارة في مادة أخرى إلى مصادر الأفعال ، الأفعال ، ويكتفي بما ينقله عن العلماء في تفسير الصيغ والأبنية"⁽¹¹²⁾

⁽¹¹²⁾ الأزهر في كتابه تهذيب اللغة، للباحث : رشيد عبد الرحمن العبيدي ص429

علي يوسف سعيد مرسي (المصادر في تهذيب اللغة للأزهر)

الخاتمة

ومن خلال هذا الطرح يستطيع الباحث أن يقرر أنَّ الأزهري كان يهتم بإيراد المصادر العربية خلال تفسيره لمواده اللغوية اهتماماً يستحق انتباه كل من ينظر في هذا السفر العظيم، وكان يعتمد على الأصول اللغوية في تناوله وعرضه لتلك المصادر مثل السماع والقياس، وكذلك يشير إلى ما جاء شاذاً أو نادراً عن العرب، ونسبته كل صيغة إلى أصحابها، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها:

- 1- أجاز الأزهري مجيء المفعول مراداً به المصدر مثل الميسور والمعسور والمعقول والمجلود، وهو بذلك يختلف مع سيبويه حيث إنّه كان يرفض ذلك ولا يجيزه، ويتأول ما جاء على تلك الصيغ.
- 2- استدل الأزهري بالحديث النبوي الشريف ليؤكد لنا على عدم إماتة المصدر من الفعل (ودع) كما نقل ذلك عن شمر .
- 3- أشار الأزهري في كثير من المواضع خلال تفسيره لمواده اللغوية إلى تعدد المعاني الوظيفية لصيغة الصرفية الواحدة .
- 4- فطنة الأزهري إلى الفروق الدلالية بين لهيغ لهرفية والتي تعين على أمن اللبس في اللغة وذلك خلال تمييزه بين الصيغ الصرفية المختلفة .
- 5- اعتراض الأزهري ونقده اللغوي لث في تناوله لبعض المصادر العربية معتمداً في ذلك على السماع والقياس .
- 6- ذهب الأزهري إلى أنَّ (التبيان والتقاء) مصدران نادران عن العرب خلافاً لسيبويه الذي كان يرى أنَّهما اسمان وليسا مصدرين.

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- ارتشاف لمُترَّب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. رجب عثمان، مكتبة الخانجي – القاهرة- الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م.
- 3- الأزهرى في تهذيب اللغة: رسالة دكتوراه، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1973م.
- 4- اسم المصدر: الصلح والدلالة، رسالة ماجستير، للباحثة / حنان حن محمد سالم، جامعة الشرق الأوسط- كلية الآداب قسم اللغة العربية 2011م.
- 5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأصبهاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت .
- 6- الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة 1380هـ/1961م، مطبعة السعادة – القاهرة.
- 7- تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: د. عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة جامعة الكويت.
- 8- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر 1384هـ/1964م.
- 9- الصلح : أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، طبعة الأولى 1371هـ/1952م، دار الكتب المصرية .
- 10- شرح شافية ابن الحلب : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابلاني النحوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان 1402هـ/1982م.

- 11- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام النّساري المصري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.
- 12- شرح الكافية لشافية : العلامة جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن ملك لطائي الجباني، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى 1402هـ/1982م، دار المأمون للتراث .
- 13- في اللهجات العربية : د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة .
- 14- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي مخزوم، ود. إبراهيم السامرائي.
- 15- الكتاب : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، 1408هـ/1982م، مكتبة الخانجي – القاهرة.
- 16- الكُتّاش في فني النّحو وحصرف: الملك المؤيّد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأُفلى علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة تحقيق: د. رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت، 1425هـ/2004م.
- 17- لسان العرب: أبو الفلّ جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر-بيروت- لبنان.
- 18- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان ، دار الثقافة طبعة 1994م.
- 19- اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق: د/ سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر – عمان- 1988م.
- 20- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان.
- 21- المصدر بين التنظير والاستعمال، رسالة ماجستير، إعداد: حنان جميل عطا جبر، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية 2003م.
- 22- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب –بيروت- لبنان .